الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/162/(09/24)/21-خ(13855)

كلمة

معالي السيد عبد الله علي اليحيا

وزير الخارجية - دولة الكويت

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (162)

القاهرة:

الثلاثاء 10 سبتمبر/ايلول 2024

وزعت دون إلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الدكتور/ شائع محسن الزنداني

وزير الخارجية وشؤون المغتربين بالجمهورية اليمنية الشقيقة، رئيس الدورة العادية (162) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة وزراء خارجية الدول العربية،

معالي الأخ / احمد أبو الغيط – أمين عام جامعة الدول العربية،

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

يطيب لي بداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمعالي الأخ الدكتور/ محمد سالم ولد مرزوك، وزير الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، على جهوده المقدرة خلال رئاسته الدورة العادية الماضية، كما يسرني أن أتوجه بالتهنئة لمعالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين بالجمهورية اليمنية الشقيقة، معرباً عن أصدق الأمنيات له بدوام التوفيق والنجاح في مهامه، كما يسرني أن أرحب بمعالي وزير خارجية

جمهورية مصر العربية الشقيقة الدكتور/ بدر عبدالعاطي، وبمعالي وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في الجمهورية التونسية الشقيقة الأخ/ محمد علي النفطي، وذلك لمشاركتهما الأولى في مجلسنا الموقر، ولا يفوتني أن أسجل أسمى آيات التقدير لمعالي الأمين العام ولجهاز الأمانة العامة على حسن التنظيم والإعداد المتميزين لاجتماعنا هذا، وكذلك للتعاطي البناء في مختلف القضايا والمواضيع المندرجة تحت ولايتها، وبما يعكس فاعليتها في توثيق أواصر العمل العربي المشترك وتدعيم أسسه.

أصحاب السمو والمعالي،،،

يعقد اجتماعنا هذا في ظل التوحش غير المسبوق على شعبنا الفلسطيني الأبي في قطاع غزة، حيث أدت آلة القتل والتدمير والإبادة ذات الطابع الممنهج لسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى ارتقاء حوالي 40 ألف شهيد، ووقوع أكثر من 90 ألف جريح، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، ونزوح أكثر من 2.3 مليون نسمة إلى مناطق أقل خطورة، في ظل انتفاء أبسط مقومات الحياة واقعين تحت ظروف قهرية ولا إنسانية بين مطرقة قوات الاحتلال وسندان انعدام الأمن الغذائي وتلاشي البنى الصحية تحت وطأة الحصار الإسرائيلي الجائر على القطاع، وبصورة باتت معها هذه الحرب العبثية بمثابة

معركة ضد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كاشفة بذلك عن العقلية الإسرائيلية الصِفرية في التعامل مع مختلف الجهود الهادفة لوقف العدوان والساعية لإدخال المساعدات الإنسانية، إضافة لمساعيها لتوسيع عملياتها العسكرية الى مناطق و جبهات أخرى.

ترحب دولة الكويت بمخرجات محكمة العدل الدولية والتي كان آخرها إصدار الرأي الاستشاري حول العواقب القانونية الناشئة عن ممارسات وسياسات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشدد دولة الكويت على أهمية الإنفاذ الكامل للتدابير المؤقتة التي أعلنت عنها المحكمة منذ بدء الدعوى التي تقدمت بها جمهورية جنوب إفريقيا ضد القوة القائمة بالاحتلال، مؤكدين بأن المسؤولية باتت ملقاة على عاتق المجتمع الدولي بصورة عامة وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص لإجبار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على الخضوع لقرارات الشرعية الدولية والتي كان آخرها قرار مجلس الأمن 2735 الذي دعا إلى الوقوف التام لإطلاق النار في قطاع غزة وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي منه وعودة النازحين الفلسطينيين إلى منازلهم وضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها في القطاع، كما نسجل في هذا المقام دعمنا المستمر لجهود وكالة

الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" والتي كان آخرها تقديمنا لمساهمة طوعية بقيمة 30 مليون دولار، إضافة لإطلاقنا بالتعاون مع كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية سلوفينيا لمبادرة الالتزامات المشتركة لدعم وكالة الأونروا، وهو يأتي في سياق الاعتراف بأدوارها الاستثنائية والبارزة لأكثر من سبعة عقود.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،،،

سنجتمع مجدداً بإذن الله بعد عدة أيام خلال الدورة الـ (79) للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ستكون فرصة هامة لتدعيم جهودنا المشتركة لحشد الانتباهة الدولية المطلوبة نحو مخاطر حرب الإبادة الإسرائيلية على شعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة ومحاولات الكيان المارق الدؤوبة لتصفية القضية الفلسطينية العادلة في نَكْثٍ مُتَعَمَّد لكافة القرارات الدولية، وسيكون اجتماعنا في نيويورك سانحة لتبيان الممارسات المضللة لقوى الاحتلال باتهامها لإحدى أعرق وأهم اجهزة الأمم المتحدة والمتمثلة بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" وتصنيفها كمنظمة إرهابية وذلك في تصعيد غير مسبوق ضد النظام الدولي متعدد الأطراف، بالإضافة إلى العدوان

الهمجي على مقار المنظمات الدولية التي تحظى بحمايةٍ دولية، وتدنيس وانتهاك المقدسات الدينية.

ومن هنا، واستجابة للمعطيات المرصودة، وتنفيذاً لقرارات القمة العربية والمجلس الوزاري لمجلس الجامعة، نرى أنه من الضروري استثمار ذلك الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة بغية ترجمة تلك المخرجات العربية، سواء عبر البيانات واللقاءات والاجتماعات بشقيها الرفيع والجانبي، بصورة يتم التركيز خلالها على الآتي:

1. وقف الحرب العدوانية لقوات الاحتلال الإسرائيلي وضمان دخول المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة.
2. أهمية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
3. ضرورة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

حيث إن هذه المطالبات هي أقل ما يمكن أن نقدمه لنصرة الشعب الفلسطيني الشقيق ولقضيته العادلة، كما إنها لا تخرج عن سياقات الجهود الدولية والإقليمية الرامية لتحقيق السلام المستدام في المنطقة عبر حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا وفق القرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وبما يكفل إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني كافة

حقوقه المشروعة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

الحضور الكريم ،،،

تمر منطقتنا بعدد من التحديات ذات الطابع الدقيق، وبصورة أَعْلَت معها وُجوبية تعزيز عملنا العربي المشترك عبر تَعْضيد جهودنا الجماعية لمواجهة تداعياتها والحَد من آثارها السلبية وبَحْثِ السبل المتاحة لمعالجة مسبباتها وذلك بما يكفل خلق مناخ مستدام للأمن والاستقرار.

لقد تابعنا باهتمام مؤتمر القوى السياسة والمدنية السودانية الذي استضافته حكومة جمهورية مصر العربية خلال شهر يوليو الماضي، إضافة للاجتماعات التشاورية حول تعزيز مبادرات السلام في السودان والتي استضافتها جمهورية جيبوتي الشقيقة، تلك المساعي كانت خطوة إيجابية ملموسة لوقفٍ فوري ومستدام للعمليات العسكرية وتيسير دخول المساعدات الإنسانية ووضع رؤية للحل السياسي الشامل الذي يأتي كمسعى مُؤازِر لجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة والولايات المتحدة الصديقة عبر منبر جدة 1 و2 وبما يكفل إطلاق حوار وطني بقيادةٍ ومُلْكِيَّةٍ سودانية.

وفيما يتصل بالأوضاع في اليمن الشقيق، نرحب بالبيان الصادر عن مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن بشأن الاتفاق بين حكومة الجمهورية اليمنية و جماعة أنصار الله الحوثيين على خفض التصعيد فيما يتعلق بالقطاع المصرفي و الخطوط الجوية اليمنية، مجددين التزام دولة الكويت بوحدة واستقرار اليمن ودعم كافة المساعي الرامية نحو التوصل لحل سياسي شامل مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية و آليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن لا سيما القرار 2216، معربين في ذات الوقت عن التقدير لجهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لإنهاء الأزمة.

نشدد في ذات الوقت على أهمية الحفاظ على أمن وسلامة الملاحة البحرية في منطقة البحر الأحمر واحترام حق الملاحة فيها وفقا لأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، مجددين دعوتنا إلى ضبط النفس وتجنيب المنطقة مزيدا من التصعيد.

أما حول الوضع في ليبيا، فإننا نعيد التأكيد على موقفنا الثابت بالالتزام بوحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيها وكذلك رفض أي محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية، كما نؤكد على مبدأ مُلْكِيَّة الشعب الليبي للعملية السياسية،

ودعمنا لمسار المصالحة الوطنية الشاملة، وصولا إلى عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مشيدين بهذا الصدد بأدوار جامعة الدول العربية لدعم جهود المصالحة الوطنية.

وفيما يتصل بالأوضاع في جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة، تجدد دولة الكويت إدانتها للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة مقديشو، ونشدد على أهمية الإنفاذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2714 القاضي برفع حظر استيراد الأسلحة المفروض على الصومال لتمكين الحكومة الصومالية من مكافحة الإرهاب وبسط الأمن على كافة الأراضي الصومالية، مؤكدين دعمنا لأمنِ واستقرارِ ووحدةِ وسيادةِ الصومال وسلامة أراضيه ودعم حكومة الصومال للحفاظ على السيادةِ الصومالية.

إن عالمنا العربي ليس بمعزل عن جملة المتغيرات المتسارعة، التي يشهدها العالم، بأصنافها السياسية أو الاقتصادية، الأمنية أو البيئية، والتي باتت تتطلب منا توطيد أدوات العمل متعدد الأطراف، بغية تعزيز أواصر التعاون وإرساء الشراكات وفق منطق المنفعة المتبادلة، ومن هنا نجد أن الوقت قد حان لتعميق أوجه التعاون مع مختلف التكتلات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وللعمل بشكل أكبر على ترقية عمل منتديات التعاون وذلك عبر

إيجاد مخرجات ذات طابع ملموس تتضمن آليات للتنفيذ والمتابعة بما يكفل تحقيق المقاصد المرجوة منها.

وفي الختام شكرا على حسن استماعكم مع تمنياتنا لاجتماعنا هذا كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،